السياسة الوطنية للمعلومات فى العلوم والتكنولوجيا
مع تقديم نموذج عملى للتنفيذ

زينب محمد محفوظ
مدرس مساعد - قسم المكتبات والمعلومات
كلية الآداب - جامعة حلوان (مصر)

تمهيد

تعد السياسة الوطنية للمعلومات الحاجة الملحة لتحديد نهج وطنى لتطوير نشاط المعلومات واستغلال المعلومات والبيانات وكل ما هو متاح من معرفة ونابع من الدولة استغلالا أمثل، يتيح الاستفادة من المعلومات كمورد للتخطيط واتخاذ القرار وحل المشكلات فضلا عن المشاركة فى شبكات المعلومات الإقليمية والدولية .

أهداف السياسة الوطنية للمعلومات :

1- اعتراف السلطات الوطنية (واضعى السياسة وصانعى القرار) وجميع فئات المجتمع بالمعلومات موردًا وطنيًا.

2- المساهمة الملموسة لاستغلال المعلومات فى التنمية الوطنية وتحسين نوعية حياة المواطنين من خلال بناء وتطوير مجتمع أكثر وعيًا.

3- التمكين بصورة خاصة من الاستغلال الفعال والأمثل للمعلومات والبيانات وكذلك المعرفة والخبرة المتخصصة والمهنية، فى جميع مجالات النشاط الإنسانى التى تنشأ داخل الدولة، أو فى أى مكان آخر فى سبيل اتخاذ القرارات المفيدة وحل المشكلات على كافة المستويات ولكل فئات المجتمع وقطاعات الاقتصاد.

4- الاعتراف بأن تنمية المعلومات يعد جزءًا من التنمية الاقتصادية وأن ذلك يتأتى بالتعاون ومشاركة الموارد وليس بالاكتفاء الذاتى.

5- إعداد وتنفيذ برامج متوسطة المدى وسنوية للعمل من أجل تطوير النظام الوطنى للمعلومات بما يضمن تحقيق التنسيق الفعال بين النظم الفرعية المختلفة، وتشخيص الخلل وتصحيحه وسد الفجوات، والتفاعل المستمر مع نظم وبرامج المعلومات الإقليمية والدولية.

6- ضمان دعم الدولة المستمر لمكونات نظام المعلومات الوطنى بما فى ذلك الموارد البشرية والمالية والبنية الأساسية والإجراءات الإدارية والمؤسسية الآخرى وأيضًا التعاون بين الأجهزة الحكومية.

وإذا كنّا قد تطرقنا إلى السياسة الوطنية وأهدافها فإنه ينبغى الإشارة إلى ما يؤديه غياب السياسة الوطنية

للمعلومات وذلك كما أشارت إليه تجربة منظمة اليونسكو ممثلة فى البرنامج العام للمعلومات (PGI). فيؤدى غيابها إلى ما يلى:

1- التطوير غير المنسق لخدمات المعلومات داخل الدولة مع ما فى ذلك من ضياع للجهد والموارد المعنية بهذا التطور.

2- إعراض الحكومة عن الاستثمار فى تطوير نظم المعلومات الوطنية يؤدى إلى حصول هذا التطوير الحد الأدنى من الأولويه والتمويل.

3- تعاون أفقى سطحى لأجهزة الحكومة والوزارات ينبنى معظمة على حسن النية التى لم تثبت فاعليتها فى معظم الحالات.

4- سوء الفهم لقيمة آلية التنسيق أدى إلى مقاومة الأجهزة الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص لأى شكل من أشكال التنسيق خوفًا من الرقابة الحكومية المقيدة.

5- ميل الأجهزة العامة والخاصة إلى تطوير سياسات المعلومات منفردة كل لذاتها مصممة لتلبية احتياجاتها الذاتية دون التفكير فى مشاركة الموارد، كما أدى غياب التنسيق على المستوى الوطنى إلى صعوبة تركيز الاستثمار على توفير المعلومات فى الميادين ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.

فالخدمات القطاعية رغم كونها مرضية فى كثير من الأحيان، إلا إنها تتطور بصورة مستقلة وغير متوازنه، ولذلك لابد من التنسيق إذا كان لنا أن نضمن تلبية المتطلبات من المعلومات مع استمرار الأخذ بأولويات التنمية الوطنية، ويزداد هذا المطلب إلحاحًا عندما يرتبط الأمر بالعناصر البنيوية الأساسية لأى نظام مثل خدمات المعلومات العامة وتطبيقات التكنولوجيا الحديثة وتنمية الطاقة البشرية التى ينبغى معالجتها على المستوى الوطنى لا القطاعى.

6- عدم وجود علاقة ترابط بين قضايا سياسية المعلومات وقضايا السياسة الخاصة بالنشاطات وثيقة الصلة مثل الإعلام، والاتصالات السلكية واللاسلكية ذلك بالرغم من تأثير القرارات الخاصة بأى منهما على الآخر.

7- التأكيد من بناء نظم المعلومات فى معظم الدول على توفير المجموعات وتنظيمها وإعطاء الخدمات أهمية ثانوية، وحتى عند تطوير الخدمات لاتعطى مسألة تهيئة الطلب المتوقع أهمية تذكر.

وتقوم السياسة الوطنية للمعلومات على العناصر الثلاثة الآتية:

1- أساس تشريعى يسمح بوضع الخطط والبرامج الوطنية.

2- مهارة إدارية لتنفيذ هذه الخطط .

3- إمكانية اقتصادية تمكن من القيام بذلك.

إذا كنا قد استعرضنا السياسة الوطنية للمعلومات وأهدافها وأثر غيابها وعناصر قيامها فإنه من الأهمية الإشارة إلى جزء من الكل ونقصد بذلك السياسة الوطنية لمجال بعينه وهو العلوم والتكنولوجيا.

وتناول هذا القطاع الموضوعى بالذات وإبلائه أهمية لوضع سياسة وطنية ترجع إلى عدة نقاط تتمحور عليها السياسة:

1- دور الدولة فى جمع وبث المعلومات فى العلوم والتكنولوجيا .

2- سرية المعلومات وارتباطها بالمعلومات فى العلوم والتكنولوجيا .

3- المعلومات فى العلوم والتكنولوجيا مصدر قومى للمعلومات .

4- تنظيم وتكامل المعلومات فى العلوم والتكنولوجيا.

أولاً : دور الدولة :

تعد الدولة هى المستفيد فى المقام الأول من وضع سياسة وطنية للمعلومات والتكنولوجيا، لأن ذلك ينعكس عليها فى مدى التقدم العلمى الذى يحرزه علمائها فى المجالات العلمية وما يصاحبه من تفوق عسكرى وتفوق علمى يرفع من شأن الدولة ويضعها فى مصاف الدول المتقدمة، لذا فإن تجميع وتنظيم وبث المعلومات العلمية لا يفيد الباحث فى مجال العلوم والتكنولوجيا بقدر ما تستفيد منه الدولة والقائمين على البحث العلمى فى اتخاذ القرار السليم للسياسات العلمية، فالكيان العلمى للمؤسسات والمراكز البحثية تعد أحد مكونات النظام السياسى والاقتصادى للدولة ويمثل ذلك فى مصر على سبيل المثال :

أكاديمية البحث العلمى، المركز القومى للبحوث، هيئة الاستشعار عن بُعد وعلوم الفضاء، ومؤسسة الطاقة الذرية، هيئة التصنيع العربية، هيئة التوحيد القياسى، أكاديمية ناصر العسكرية، الأكاديمية العسكرية الطبية.

ثانياً : سرية المعلومات :

يمثل تدفق المعلومات بين العلماء والجهات العلمية شريان الحياة للعمليه العلمية وتسهيل وإنجاز النتائج المعملية، ويتلاشى التقدم العلمى عندما تفتقد المعلومات حريتها فى التنقل بين العلماء وذلك عندما توضع القيود على الاتصالات العلمية.

لذا فإنه وضع ضوابط على سرية المعلومات خاصة المعلومات العلمية التى تمس الأمن القومى والتقارير الفنية الهندسية التى لها صفة التنافس التجارى لذا ينبغى على الدولة اتخاذ الآتى:

1- ضرورة وجود وكالة للأمن القومى فى مجال المعلومات .

2- ضرورة وضع التشريعات التى تكفل حماية البرامج.

3- تحديد فترة زمنية لحظر النشر للمعلومات العلمية.

4- التشريعات التى تمنع دخول معلومات مضللة من خلال شبكة الإنترنت.

5- إعداد برامج مضادة لاختراق برامج الدولة الهامة.

6- حماية العلامات التجارية وبراءات الاختراع.

ثالثاً : المعلومات كمصدر قومي في العلوم والتكنولوجيا :

أهمية الاعتراف بأهمية المعلومات فى العلوم والتكنولوجيا واعتبارها مصدرًا قوميًا للمعلومات ويتأتى ذلك من :

رابعاً : تنظيم وتكامل المعلومات فى العلوم والتكنولوجيا :

النمو الهائل للعلوم والتكنولوجيا لابد أن يواكبه سياسة تتناسب مع طبيعة المعلومات المتجددة مثال ذلك قواعد البيانات المحسبة، إمكانية إتاحة المعلومات على شبكات المعلومات والإنترنت، ويؤدى التغير الدائم فى الوسائط المستخدمة لنقل المعلومات إلى ضرورة الاهتمام بالكم والكيف وتوفى الدقة فى إعداد المعلومات. وتقوم السياسة الوطنية للمعلومات فى العلوم والتكنولوجيا على مطلبين :

1- تقييم ومسح للوضع القائم لنظم المعلومات وخدماتها.

2- الموارد المتوفرة لدى الأجهزة والمؤسسات.

1/2 الأجهزة والمؤسسات العاملة وتبعية كل منها.

2/2 الموارد المتوفرة لدى الأجهزة والمؤسسات.

1/2/2 المقتنيات.

2/2/2 المبانى.

3/2/2 القوى البشرية بمختلف مستوياتها وتخصصاتها.

4/2/2 الموارد المالية .

5/2/2 الأجهزة والمعدات سواء كانت تقليدية أو متطورة .

6/2/2 النظام والركائز المستخدمة للأعمال التقليدية.

3/2 الخدمات التى توفرها المؤسسات والأجهزة .

1/3/2 توفير المعلومات عن طريق: التزويد، الإعارة. . . .

2/3/2 المشاركة فى مشاريع تعاونية.

3/3/2 التدريب .

4/2 التشريعات القائمة :

5/2 المؤسسات القائمة على تدريب القوى البشرية.

وتشمل الجامعات والكليات والمناهج الدراسة .

6/2 الأساليب والوسائل المستخدمة للإنتاج الفكرى داخل الدولة وطرق ضبطه وتوزيعه ودور النشر والفهارس الموجودة.

7/2 الخطط والمشاريع الخاصة بكل من الأجهزة والمؤسسات.

وبعد أن يتم تحقيق المطلبين السابقين يمكن وضع السياسة باتباع الخطوات التالية :

1- تُصاغ السياسة بمصطلحات وعبارات تتقبلها الأطراف المعنية بحيث تلقى قبولاً يؤدى إلى تقلص الحاجة إلى مراجعتها بتغير الظروف.

2- يشكل الإطار العام الذى تحدد فيه المسئوليات لضمان توفير جميع أنواع خدمات المعلومات.

3- تقر نوع التنسيق بين الجهات وآليات التنفيذ.

4- ينبغى أن تؤكد السياسة على أن يكون التخطيط لتوفير المعلومات وفق أهداف التنمية الوطنية، وبالتالى اعتبار السياسة الوطنية للمعلومات فى العلوم والتكنولوجيا جزءاً من السياسة الوطنية للمعلومات وجزءاً متكاملاً من السياسة الوطنية للتنمية فى الدول. ويقدم النموذج المقترح للتنفيذ إحدى نقاط المتطلبات السياسة الوطنية للمعلومات فى العلوم والتكنولوجيا، وهو ما يندرج تحت بند 3/2 وقد تم إعداده فى يناير 1995 ولم ينل موافقة أكاديمية البحث العلمى بمصر للتنفيذ لقلة الميزانية، حيث قدر له مبلغ مبدئى يوازى ثلاثين ألف دولار أمريكى.

ونأمل فى محاولة تنفيذه بتبنى جهة أخرى تمويله، وهو مُعنون تحت عنوان:

استراتيجية سياسة وطنية لدوريات العلوم والتكنولوجيا: اختياراً واقتناءاً واستبعاداً.

مقدمة :

يُعد وضع سياسة وطنية لدوريات العلوم والتكنولوجيا فى مصر من الأمور التى ينبغى ألا نتخلى عنها فى ظل رغبتنا لوضع سياسة وطنية للمعلومات، حيث أن السياسة الوطنية للدوريات تعد إحدى منظومات السياسة الوطنية للمعلومات، والتقدم العلمى يقوم على ثلاث عناصر: باحث وجهاز ومعلومة. وتعد الدوريات أهم مصدر للمعلومات حيث تستأثر بأعلى نسبة استشهاد لتصل إلى حوالى 85% من مصادر المعلومات الأخرى.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى وضع سياسة وطنية لدوريات العلوم والتكنولوجيا فى مصر باستخدام الأساليب العلمية المتبعة لتحديد القوائم البؤرية (core lists) لمختلف التخصصات ومضاهاة تلك القوائم بمقتنيات المكتبات من الدوريات، وبناءاً على الدراسة يمكن اختيار واقتناء واستبعاد الدوريات بالإضافة إلى وضع برتوكول للتعاون بين المكتبات ومراكز المعلومات.

وأيضاً وضع سياسة مكتوبة تتضمن نتائج الدراسة والفقرات الزمنية التى ينبغى تحديث السياسة فيها.

منهج البحث :

لتحقيق الهدف المرجو من الدراسة ينبغى أن تعتمد الدراسة على المنهج الإحصائى التحليلى بالإضافة إلى المنهج الحصرى.

ويتم التنفيذ بالخطوات التالية :

1- تقديم دورة تدريبية (لمدة يوم واحد فقط) لأخصائى المكتبات ومراكز المعلومات فى تخصص العلوم والتكنولوجيا على مستوى مصر (عن كيفية إعداد القوائم لكل من الدوريات والرسائل الجامعية).

2- حصر الدوريات العلمية المصرية، والدوريات الأجنبية الموجودة فى مصر.

3- حصر الرسائل العلمية المصرية.

4- إعداد قوائم بؤرية للتخصصات العلمية المختلفة باستخدام تحليل الاستشهادات المرجعية CITATION ANALYSIS لكل من مقالات الدوريات العلمية المصرية والرسائل الجامعية للأعوام الثلاثة السابقة على بداية الدراسة.

5- حصر طلبات استدعاء الباحثين لمقالات الدوريات ـ من خلال كل من :

الشبكة القومية للمعلومات ـ الشبكة القومية للجامعات ـ الاكاديمية الطبية العسكرية ـ المركز الثقافى البريطانى ـ وتحليل نتائجها للحصول على قوائم بالدوريات طبقا لعدد مرات الاستدعاء.

6- الحصول على القوائم المتخصصة لدوريات العلوم والتكنولوجيا المعمول بها فى الدول المقتدمة.

7- تشكيل لجان متخصصة لدراسة القوائم الناتجة من (4 . 5 . 6) لتحديد الدوريات البؤرية لكل تخصص (CORELIST).

8- مضاهاة القوائم المحددة من قبل اللجان بقوائم الدوريات للمكتبات ومراكز المعلومات.

9- دراسة ميزانية الدوريات فى المكتبات ومراكز البحوث .

10- دراسة لمصادر التمويل المتوقعة للدوريات.

11- إقامة ندوة تضم عمداء الكليات ومديرى مراكز البحوث لوضع برتوكول التعاون بينهم.

12- دراسة حال الدوريات العلمية المصرية ومتابعة صدورها، وإرسال نسخ منها إلى الجهات الأجنبية المتخصصة للاشتراك فيها أو التبادل بها (من هنا يمكن أن يزيد رصيد الدوريات الأجنبية مقابل التبادل) بالإضافة إلى ضرورة إرسال بيانات تلك الدوريات إلى الدليل العالمى للدوريات.

13- إقامة ندوة موسعة لتدارس النقاط السابقة.

14- صياغة الاستراتيجية بناءً على ما تسفر عنه الدراسة.

قائمة المصادر والمراجع

1- جامعة الدول العربية. مركز التوثيق والمعلومات .ـ إرشادات إعداد السياسة الوطنية لنظم المعلومات وخدماتها فى البلدان العربية .ـ تونس : المركز 1989 .ـ 44 ص، 24 سم .ـ (م 12 / د ـ 51).

2- خالد حسن إبراهيم محمد (1997) التخطيط الوطنى للمعلومات: دراسة فى المفهوم وإمكانات التطبيق فى مصر على ضوء تجارب بعض الدول الأخرى/ إعداد: خالد حسين إبراهيم محمد، إشراف: حشمت محمد على قاسم .ـ [القاهرة]: خ. إبراهيم، 1997 .ـ 350 ص، رسالة ماجستير.

3- زينب محمد محمد محفوظ (1989) الدوريات المصرية فى العلوم البحتة: نشأتها وتطورها .ـ مجلة المكتبات والمعلومات العربية .ـ س 9، ع 4، (أكتوبر 1989) .ـ ص ص 101-136.

4- ـــــــ (1988) دراسة ببليومترية لخصائص الإنتاج الفكرى المصرى فى دوريات العلوم البحتة/ إعداد: زينب محمد محمد محفوظ، إشراف: شعبان عبد العزيز خليفة ومشاركة محمد المصرى عثمان .ـ [القاهرة]: زينب محفوظ، 1998 .ـ [22] ورقة «رسالة ماجستير».

5- سناء عبد المنعم المقدم (1992) «بناء وتنمية المجموعات فى مكتبات مركز البحوث مع دراسة تطبيقية على مكتبة المركز القومى للإعلام والتوثيق/ إعداد: سناء عبد المنعم حسن المقدم، إشراف: محمد فتحى

عبد الهادى ومشاركة نعمات سيد أحمد مصطفى، ـ [القاهرة]: سناء المقدم، 1992 .[122] 419 ورقة «رسالة دكتوراه».

6- الشبكة القومية للمعلومات (1994) ندوة نحو سياسة وطنية لاقتناء الدوريات العلمية فى مصر : القاهرة، 3 ديسمبر 1994 . «حضور بدون أوراق».

7- عايدة إبراهيم نصير (1993) السياسة المصرية بين التخطيط والتنفيذ .ـ ندوة الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات المنعقد فى تونس، ومارس 1993، 8 ص.

8- محمد حسن عبد العظيم (1996) برامج اليونسكو العام للمعلومات ودورها فى النهوض بخدمات المكتبات والمعلومات ومدى استفادة مصر منه / إعداد: محمد حسن عبد العظيم، إشراف: أ. د. شعبان عبد العزيز خليفة ومشاركة د. فيدان عمر مُسلم [القاهرة]: محمد عبد العظيم، 1997 .ـ 283 ص. «رسالة ماجستير».

9- MALHOTRA, YOGESH, ABDULLAHAL- SHEHRI AND JEFFJ. JONES (1995). NATIONAL. INFORMATION INFRASTRUCTVRE: MY THS. METAPHORS AND REALITES (WWW DOCUMENT). URL http:// www. brint. com/ papers/nii/.

10- PROMOTHON OF INFORMATIONPOLICIE IN THE DEVEL OPING COUNTRIES: UNESCO S ROLE AND ACTIVITIES .- PARES: UNESCO/ P. 16,. 1987 .- P. 4P APER PRESENTED AT PREPARATELY MEETING TO THE REGIONAL SEMINAR ON NATIONAL POLICIES FOR INFORMATION SYSTEMS AND SERVICES IN THE ARAB WORLS, TUNIS, 23-27 /9/1987.

11- RATH, CHARLA M. (1988) INFORMATION POLICY ISSVES IN SCIENCE AND TECHNOLOGY/. CHARLA M. RATH, JOHN R. B. CLENENT .- IN ANNVAL REVIEW OF INFORMATION SCIENCE AND TECHNOLOGY, VOL, 23, PP35- 57.

12- ROSENBERG, VICTOR (1982) NATIONAL INFORMATION POLICIES. IN WILLIAM MARTHE E. ED. ANNUAL REVIEW OF INFORMATHON SCIENCE AND TECHNOLOGY, VOL. 17 PP 4-32.